الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل، بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول - ألف)، تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويرجى من اللجنة أن تبدي رأيها في النقاط المطروحة للمناقشة والواردة في الجزء الثامن من التقرير.

* E/CN.3/2011/1.

050111 301210 10-69260 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ..... ٥

ألف – النشر ٥

باء – ترتيبات الترجمة والتقدّم المحرز ٦

ثالثا – جدول الأعمال البحثي ٦

ألف – معالجة حصص الانبعاثات ورُخص الانبعاثات في الحسابات القومية ٧

باء – معالجة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر ٨

جيم – تقرير ستيغليتز ومبادرات ”الناتج المحلي الإجمالي وما بعده“ ٩

رابعا – مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالعوامل التي أعاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ .. ١١

خامسا – ولايات وهيكل إدارة الفريق العامل المشترك بين الأمانات وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية ١٣

سادسا – التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ١٥

سابعا – تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٧

ألف – مقدمة ١٧

باء – المبادئ التوجيهية لرصد تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ..... ١٨

جيم – أنشطة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية ٢٢

دال – أنشطة اللجان الإقليمية ٢٨

هاء – الإبلاغ ببيانات الحسابات القومية ٢٨

ثامنا – النقاط المطروحة للمناقشة ٣٠

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا – مقدمة

١ – قامت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والأربعين في عام ٢٠١٠ بما يلي (انظر E/2010/24، الفصل الأول، باء، المقرر ١٠٦/٤١):

(أ) أعربت عن خالص تقديرها للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لما قام به من عمل عالي الجودة في توجيه عملية وضع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ حتى انتهائها بنجاح؛

(ب) رحَّبت بإنجاز النسخة الإنكليزية من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وبإتاحتها على الموقع الإلكتروني لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛

(ج) أعربت عن تقديرها للمنظمات الوطنية والدولية المساهمة، وذلك لجهودها المبذولة في ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية، فضلاً عن البرتغالية والكورية واليابانية؛ وأكدت أهمية التعجيل بترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونشره من أجل تيسير تنفيذه؛

(د) طلبت من الفريق العامل أن يقدم توجيهات مفصلة بشأن التنفيذ المتسق لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فيما يتعلق بمراحل التنفيذ الثلاث المحددة، مع مراعاة المستويات المختلفة للتنمية الإحصائية في البلدان، وتنفيذ معايير إحصائية أخرى مثل دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل مُجمِّعي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع، والتصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار الثاني، والتوصيات الدولية لإحصاءات المصادر الأساسية من قبيل الإحصاءات الصناعية وإحصاءات تجارة التوزيع؛

(هـ) أيدت الفريق العامل في طلبه إلى البلدان أن تصوغ استراتيجيات وبرامج ملائمة في مجال بناء القدرات الإحصائية والمؤسسية من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولتحسين نطاق الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها، وتفاصيلها وجودتها؛

(و) أعربت عن دعمها وتقديرها الكاملين للفريق العامل لجهوده لتحقيق المشاركة المستمرة للجان الإقليمية وغيرها من الوكالات الإقليمية، في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ورحبت بمبادرات المجموعات الإقليمية لقيادة الصياغات الأولى للاستراتيجيات والبرامج الإقليمية لهذا التنفيذ؛

(ز) أكدت ضرورة وضع برنامج توعية موجَّه إلى أرفع المستويات الحكومية والفئات الأخرى من المستعملين، بشأن منافع تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم توجيهات محدَّدة في مجال الدعوة لهذا التنفيذ؛

(ح) رحَّبت، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية، بالمبادرات التي تنسقها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع الدول الأعضاء بشأن وضع نموذج بيانات لمؤشرات الدورات الاقتصادية المركَّبة كثيرة الحدوث، والمبادرات التي يقوم بها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية (مصرف التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي (الرئيس)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة)، مع مراعاة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأطر النشر القائمة مثل المعيار الخاص لتعميم البيانات؛

(ط) طلبت إلى الفريق العامل، بالتنسيق مع المبادرات المذكورة في الفقرة (ح) أعلاه، أن يقيِّم ما إذا كان ممكناً إدماج هذه المبادرات في برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأن يبلغ اللجنة في دورتها القادمة بشأن ما أجراه من تقييم؛

(ي) أعربت عن الدعم للآليات المقترحة لتنسيق التدريب والبحث بشأن الحسابات القومية، وفقاً لما ورد في تقرير الفريق العامل المقدَّم للّجنة ووثيقة المعلومات الأساسية للتقرير؛

(ك) دَعَمَت المبادرات باستخدام الأدوات القائمة المشتركة في تجميع الحسابات الوطنية، ودعت إلى تعزيز القدرات التقنية في هذا المجال؛

(ل) أكَّدت أهمية التدريب المستمر للمحاسبين الوطنيين، ودعت منظمات التدريب الإقليمية ودون الإقليمية إلى العمل مع الفريق العامل لتنسيق جهود التدريب وزيادتها، بهدف دعم قاعدة المعارف بشأن المواد التدريبية المتعلقة بالحسابات الوطنية والإحصاءات المؤيدة لها، والسعي لتحقيق اتساق مبكر في المواد التدريبية طبقاً لأفضل الممارسات المتفق عليها؛

(م) طلبت إلى الفريق العامل أن يعيد تقييم جدول الأعمال البحثي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع مراعاة المسائل الناشئة مؤخراً (في جملة أمور: تقرير ستيغليتز، ورسالة المفوضية الأوروبية المعنونة ''إجمالي الناتج المحلي وما بعده: قياس التقدم المحرز في عالمٍ متغير'')، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها القادمة قائمة إجراءات ومواضيع لأغراض الأعمال البحثية المقبلة؛

(ن) دعمت المشاركة النشطة لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لمساعدة الفريق العامل في وضع عناصر برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وفي المضي قدماً بالمسائل الواردة في جدول الأعمال البحثي الخاص بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والمسائل البحثية الناشئة حديثا؛

(س) اقترحت إيلاء الاهتمام للمسائل التالية: '١' مدى توافر الإحصاءات الأساسية والقطاعية؛ '٢' والتعديلات الجارية بناءً على الظروف الوطنية؛

(ع) اقترحت أيضاً أن تُدرَس الأسباب وراء بطء العملية، والعوامل التي أعاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وأن توضع توصيات ملائمة، ربما عن طريق تشكيل مجموعة أصدقاء للرئيس.

٢ - ويقدّم الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات عن سير العمل المتعلّق بوضع الصيغة النهائية لطباعة وتوزيع النسخة الإنكليزية من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وعن التقدم المحرز في ترجمته إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى. ويقدّم الفرع الثالث تقريرا عن إعادة تقييم جدول الأعمال البحثي الخاص بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع الأخذ في الاعتبار المسائل الناشئة حديثا، في حين يصف الجزء الرابع بإيجاز إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالعوامل التي أعاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويصف الفرع الخامس ولاية وإدارة الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاريين المعني بالحسابات القومية. ويرد في الفرع السادس التقييمُ المتعلّق بما إذا كان بالإمكان تضمين برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ المبادرات التي تنسقها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع الدول الأعضاء بشأن وضع نموذج بيانات لمؤشرات الدورات الاقتصادية المركَّبة والتي تنشر على نحو متواتر بكثرة، والمبادرات التي يقوم بها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية. ويصف الفرع السابع التقدّم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية. وترد في الفرع الثامن النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا - نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

ألف - النشر

٣ - بعد تقديم تقرير الفريق العامل إلى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين، تم عرض المخطوطة النهائية للنسخة الإنكليزية من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على قسم النشر للأمانة العامة للأمم المتحدة، ثم عممت بعد ذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقام

أعضاء الفريق العامل بمدّ دولهم بنسخ مطبوعة بالإنكليزية من هذا النظام. والنسخ متوفرة لدى قسم المنشورات بالأمم المتحدة ويمكن طلبها منه من موقعه الشبكي على العنوان التالي: https://unp.un.org/Details.aspx?pid=18327. وقد تمت إتاحة النص النهائي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باللغة الإنكليزية على الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية في العنوان التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNA2008.pdf.

باء – ترتيبات الترجمة والتقدّم المحرز

٤ – نجحت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمانة العامة للأمم المتحدة في إقامة ترتيبات شراكة من أجل تيسير وضع الصيغة النهائية لترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من اللغة الإنكليزية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الخمس الأخرى (وهي الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية). ومن المتوقع أن تُقدَّم هذه النسخ إلى الأمم المتحدة لنشرها. وستتاح النصوص المترجمة على الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة حال توفّرها للنشر.

ثالثا – جدول الأعمال البحثي

٥ – يعرض المرفق ٤ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قوائم بالمسائل البحثية التي نشأت خلال عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والتي تطلبت النظر فيها بقدر أكبر من الإسهاب مما تيسّر خلال عملية التحديث. ويتضمن الموقع الشبكي الخاص بالفريق العامل، الذي تستضيفه الشعبة الإحصائية، صفحة ويب مخصصة لجدول الأعمال البحثي الخاص بنظام الحسابات القومية، تتضمن قائمة بتلك المسائل البحثية. ويجري تحديث الصفحة حسبما تم الإنفاق عليه، لتشمل البنود الجديدة الآخذة في الظهور والتوصيات المتعلقة بالبنود القائمة.

وفي معرض تقييم الأولوية التي ستُمنح لبند من البنود، تُطرح ثلاثةُ أسئلة لا بد من الردّ عليها وهي كما يلي:

(أ) ما مدى مساس الحاجة إلى طرح الموضوع وما مدى أهميته لكفالة استمرار جدوى نظام الحسابات القومية بالنسبة للمستخدمين؟

(ب) ما مدى انتشار آثار التّغيير، وإلى أي حدّ سيكون التنفيذ معقّدا؟

(ج) هل يتعلق الأمر ببند مستجد تماما أم ببند فُرغ من إنجاز قسط كبير من الأعمال التحضيرية اللازمة للنظر فيه؟

٦ - وستنطوي عملية اختيار البنود التي سيتم بحثها على إجراء مشاورات واسعة النطاق وعلى إشراك المجمِّعين والمستخدمين كليهما في عملية الاستعراض.

٧ - وينبغي أن تُنسَّق الأعمال المتعلقة بحصول الأعمال البحثي الخاص بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ تحت رعاية الفريق العامل من أجل ضمان تمثيل جميع أنحاء العالم في المداولات حول المسائل المدرجة في هذا الجدول وتطبيق النتائج على نحو سليم يتخذ شكل معايير دولية أو كتيبات. وينبغي تزويد الفريق العامل بالمقترحات المتعلقة بإنشاء فرق عمل أو أفرقة خبراء لإجراء بحوث عن مواضيع محددة، وسيتولى الفريق العامل تقييم النتائج وفقا للإجراءات التي وضعتها اللجنة لتحديث نظام الحسابات القومية. ويرد وصف هذه الإجراءات في الجدول ٢ من وثيقة المعلومات الأساسية لهذا التقرير المعنونة: الفريق العامل المشترك بين الأمانات، الولاية والإدارة.

٨ - وتتحدث الفقرات الواردة مباشرة أدناه عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بمعالجة حصص الانبعاثات ورُخص الانبعاثات في الحسابات القومية؛ وعن إنشاء فرقة عمل تُعنى بمعالجة خدمات الوساطة المالية المحتسبة بشكل غير مباشر؛ وعن تقييم جدول الأعمال البحثي الخاص بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع مراعاة المسائل الناشئة حديثا.

ألف - معالجة حصص الانبعاثات ورُخص الانبعاثات في الحسابات القومية

٩ - لا يعالج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالكامل تسجيل رُخص الانبعاثات القابلة للتداول. وقد ناقش فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالحسابات القومية في اجتماعه الأخير المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ المسألةَ وأوصى بتشكيل فرقة عمل للنظر في معالجة حصص ورُخص الانبعاثات في الحسابات القومية. وقامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بإنشاء هذه الفرقة تحت رعاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية.

١٠ - واتخذت فرقة العمل من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ومن نتائج مناقشات فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالحسابات القومية منطلقًا لها. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأن تقيد مدفوعات رُخص إطلاق الانبعاثات في الغلاف الجوي كضرائب في وقت تقديم هذه المدفوعات، وبضرورة تسجيل القيمة السوقية للرُخص كأصول غير منتجة وغير مالية. وحقّقت فرقة العمل، التي نظرت أيضا في أنواع أخرى من الرُّخص، تقدّما كبيرا في فهم خطط الحدود القصوى للانبعاثات والمبادلة التجارية لحقوقها وفي توضيح الإجراءات المتعلقة بقيدها في حسابات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في إطار عدة بدائل إضافة إلى استكشاف البعد الدولي لرُخص الانبعاثات.

١١ - ونظرت فرقة العمل بالأخص في بديلين اثنين يعامِل كلاهما مدفوعات الرُّخص باعتبارها ضرائب ولكنّهما يقترحان ضرورة قيد هذه الضرائب عند استحقاقها، وفي وقت حدوث الانبعاث، ولزوم دفعها من قبل المُطلِق للانبعاثات باعتبارها ضرائب على الإنتاج. بيد أنّ هذين البديلين يختلفان من ناحيتي (أ) قيمة الضرائب (ب) ونوع الأصول المعنية. فدفع الضريبة مسبقا (الفارق بين زمن حصول الحكومة على النقد في مقابل الرُّخص وزمن حدوث الانبعاث) يؤدي وفقا للإقتراح الأول، إلى حسابات مستحقّة القبض وحسابات مستحقّة الدفع، ويمثل الفرق بين الدفع المسبق للضريبة وسعر الرُّخص السوقي بالنسبة للحائز للرخصة عقدًا قابلا للتداول (أصول غير منتجة وغير مالية). وستمثل رُخص الانبعاثات وفقا للاقتراح الثاني أصلا ماليا (بالنسبة للحائز) وخصما (بالنسبة للانبعاثات) تتحدّد قيمتهما بالأسعار السوقية، وأنّ الضرائب يتم قيدها في السّجلات بالأسعار السّوقية للرخص في وقت حدوث الانبعاثات. و لم تتمكّن فرقة العمل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي الخيارين ينبغي التوصية به.

١٢ - وسلّم جميع أعضاء فرقة العمل بأهمية حسم المسألة. وبذلك، فقد تمت إحالتها على اجتماع الفريق العامل الذي طُلب منه أن يوصي بأحد الخيارين الوارد وصفهما أعلاه، والمقرّر أن يتّخذ قراره بعد وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. وبما أنّ مقترحات فرقة العمل تُعتبر مسألة توضيحية، فإنّ قرار الفريق العامل سيصدر في نشرة "SNA NEWS AND NOTES" وذلك عملاً لإجراءات التحديث التي أقرتها اللجنة.

باء - معالجة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر

١٣ - كان قياس الناتج الاقتصادي واستخدام خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر هو موضوع التحسينات في كل تنقيح لنظام الحسابات القومية منذ عام ١٩٦٨. ويلاحظ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أن إنتاج الخدمات المالية هو حصيلة الوساطة المالية أو إدارة المخاطر المالية أو تحويل السيولة أو الأنشطة المالية المساعدة. غير أنه ثمة توافق آراء دولي واسع على أن بعض جوانب توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بشأن خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر تحتاج إلى توضيح أو بحث إضافي. وتشمل هذه الجوانب ما يلي:

(أ) كيفية تأثير مكونات الخدمات التي تغطيها خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، ولا سيما إدارة المخاطر وتحويل السيولة، في اختيار السعر المرجعي وتحليل أسعار وحجم خدمات الوساطة المالي المحتسبة على نحو غير مباشر؛

(ب) الأداة المالية لخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر ونطاق وحداتها؛

(ج) العلاقة بين التوصيات المتعلقة بتنفيذ خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير باشر وتعريف الإيرادات.

١٤ - والبند (أ) إنما هو مسألة توضيحية ويمثل البندان (ب) و (ج) مسألتين بحثيتين. وقد أنشأ الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، وفقا لاختصاصاته، فرقة عمل معنية بخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر لمعالجة المسألة التوضيحية بصفتها المبينة في الفقرة الفرعية (أ) الواردة أعلاه. أما المسألتين البحثيتين، فستعالجا في مرحلة لاحقة. وتحديدا، ستركز فرقة العمل على تحديد سعر مرجعي واحد على الأكثر لكل عملة لحساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. وقد نوقشت اختصاصات هذه الفرقة وضرورة إنشاء فرقة عمل على الصعيد العالمي، تقوم جنبا إلى جنب مع فرق العمل الإقليمية ذات التكليف المماثل، مع عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماع عقد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد أقر هذا الاجتماع اختصاصات الفرقة وأعربت عدة بلدان عن رغبتها في المشاركة فيها. وستعمل الفرقة في تعاون وثيق مع فرق العمل الإقليمية مثل فرقتي العمل الأوروبية والأمريكية اللاتينية المعنيتين بخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. ومن المتوقع أن تعقد الفرقة اجتماعين إضافيين خلال عام ٢٠١١، وأن تقدم في نهاية عام ٢٠١١ تقريرا بالنتائج التي تخلص إليها. وستتاح ورقات المناقشة وتقارير الاجتماعات على الموقع الشبكي للفريق العامل في صفحة جدول الأعمال البحثي.

جيم - تقرير ستيغليتز ومبادرات "الناتج المحلي الإجمالي وما بعده"

١٥ - في سياق التقرير الذي قدمته لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، (تقرير ستيغليتز) ورسالة المفوضية الأوروبية الموجهة منها إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين المعنونة 'الناتج المحلي الإجمالي وما بعده: قياس التقدم المحرز في عالم متغير'، شُرع في إجراء بحث يهدف إلى النظر في المعلومات اللازمة لإنتاج مؤشرات أوثق صلة بالأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتقييم جدوى أدوات القياس البديلة، ومناقشة كيفية تقديم هذه المعلومات بطريقة مناسبة. ويفترض أن تتمم المؤشرات الجديدة مجموعات المؤشرات القائمة. وترد في الفقرات التالية المبادرات التي يضطلع بها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والأعضاء الآخرون في النظام الإحصائي الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٦ - فقد أنشأ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمكتب الإحصائي الفرنسي المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية فريق رعاية يعنى بقياس التقدم والرفاه والتنمية المستدامة. وتشارك في الفريق أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويهدف الفريق إلى بناء توافق في الآراء بشأن الاتجاهات التي يتعين أن يتخذها النظام الإحصائي الأوروبي فيما يتعلق بتحسين القياس. وقد وزع العمل على ثلاث فرق عمل مواضيعية:

(أ) فرقة معنية بمنظور الأسر المعيشية وجوانب توزيع الإيرادات والاستهلاك والثروة؛

(ب) فرقة معنية بالاستدامة البيئية؛

(ج) فرقة معنية بالقياسات المتعددة الأبعاد لجودة الحياة.

١٧ - وستقوم فرقة عمل رابعة معنية بالقضايا الشاملة بوضع إطار مرجعي عام مشترك للعمل المتعلق بوضع مؤشرات لفرق العمل المواضيعية الثلاث وبإعداد التقرير النهائي. ومن المتوقع أن تقدم فرق العمل إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مقترحات بشأن الأولويات والمصادر والتشريعات، وأن توفر التوجيه فيما يتعلق بكيفية إعادة تنظيم إنتاج الإحصاءات. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم لفريق الرعاية بكامل هيئته في النصف الثاني من عام ٢٠١١، وذلك بعدما أن تكون الفرق قد سلمت تقاريرها. ومن المتوقع أن يصدر التقرير النهائي لفريق الرعاية في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

١٨ - وقد تمثل أحد معالم العمل البارزة في المؤتمر السنوي للمديرين العامين للمعاهد الإحصائية الوطنية الأوروبية الذي اعتمد في هذه المناسبة ''مذكرة صوفيا''. وتقر المذكرة ضرورة مواصلة العمل بشأن منظور الأسر المعيشية وجوانب التوزيع والأثر العالمي للقضايا البيئية والإحصاءات (الموضوعية والذاتية) المتصلة بجودة الحياة. وقد أوصى المديرون أيضا بتحسين سبل نقل البيانات والتحليلات المتاحة.

١٩ - وتنشط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عدة سنوات في مجال قياس التقدم، وهي شرعت في إجراء بحوث جديدة في عدة مجالات تحت رعاية لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحسابات القومية تشمل هذه المجالات ما يلي:

(أ) استخدام البيانات الجزئية لإنتاج تقديرات التفاوتات بين مجموعات الأسر المعيشية بما يتفق مع مفاهيم ومجاميع نظام الحسابات القومية فيما يتعلق بقطاع الأسر المعيشية؛

(ب) وضع إطار متكامل لإحصاء إيرادات الأسرة المعيشية وإنفاقها وثروتها على المستوى الجزئي، ومعايير لقياس الثروة على مستويات الاقتصاد الجزئي؛

(ج) قياس قيمة إنتاج الأسر المعيشية الموجه لاستهلاكها الذاتي والاستفادة في ذلك من استقصاءات استخدام الوقت.

٢٠ - وستنتج هذه الأنشطة الجاري انجازها بالتعاون الوثيق مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مجموعة من المؤشرات عن الرفاه المادي ستجمع في وقت لاحق مع المؤشرات المتعلقة بجودة الحياة لتقديم صورة أكثر اكتمالا عن واقع الرفاه الحالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض بلدان مختارة غير أعضاء في المنظمة. وستنشر هذه المؤشرات قريبا في عام ٢٠١١. وفي موازاة ذلك، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا بوضع مؤشرات للاستدامة البيئية ستصدر في أيار/مايو ٢٠١١، وذلك في سياق استراتيجيتها في مجال النمو المراعي للبيئة.

رابعا - مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالعوامل التي أعاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

٢١ - اقترحت أستراليا في الدورة الحادية والأربعين للجنة تشكيل مجموعة أصدقاء الرئيس أن تقدم إلى اللجنة المساعدة في تحديد الأسباب التي أدت إلى اعتماد عدد محدود من الدول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وإلى بطء وتيرة اعتماده، وتقترح عليها سبل المضي قدما[(١)]، باعتبار أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هو النسخة المحدثة، وهي تلغي نسخة عام ٢٠٠٨.

٢٢ - وخلال عام ٢٠١٠، وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء من البلدان الأعضاء للمشاركة في المجموعة. ويملك هؤلاء الخبراء معارف وخبرات ذات أهمية في مجال إنتاج الحسابات القومية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتشارك المنظمات الأعضاء في الفريق العامل بصفة مراقبين. وتمارس المجموعة عملها عن طريق البريد الإلكتروني في الغالب، حيث يجتمع الأعضاء كلما أمكن، على هامش حضورهم اجتماعات أخرى أو عندما يسافرون في مهام تتصل بهذا الأمر. وستوفر الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة للفريق بيئة تعاون إلكترونية وستدعمه كذلك بأعمال السكرتارية والبحث.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A 94.XVII.4.

٢٣ - وستضطلع مجموعة الرئيس بما يلي:

(أ) القيام على ضوء توصيات لوكسمبرغ باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بالاستفادة من ذلك قدر الإمكان من العمل القائم من قبيل ما تقوم به اللجان الإقليمية (مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في منطقتها).

(ب) تحديد العوامل التي عاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

'١' العوامل الأساسية التي عاقت استحداث حسابات قومية؛

'٢' العوامل التي عاقت ملاءمة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ للبلدان النامية (هل يلبي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨[٢] احتياجاتها في مجال السياسات العامة بنفس القدر من الجودة؟)؛

'٣' ''النقلة النوعية'' (المتصورة أو الحقيقية) اللازمة للانتقال من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

'٤' عناصر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مثل خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر وقياسات حجم الإنتاج المتسلسلة التي ينظر إليها على أنها من العوامل التي أعاقت التنفيذ؛

'٥' ضرورة تجميع قياسات متعددة لحساب الناتج المحلي الإجمالي لاستيفاء شروط الإبلاغ الدولي (من ذلك حسابه على أساس الإنتاج في حالة الأهداف الإنمائية للألفية، وحسابه على أساس النفقات في حالة برنامج المقارنات الدولية)؛

'٦' عدم وجود الطلب الداخلي (من الوكالات الوطنية المعنية برسم السياسات) اللازم للمضي قدما في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢٤ - وستصدر مجموعة أصدقاء الرئيس تحليلا موجزا للعوامل المذكورة وستقترح نهجا بديلة لبلورة إحصاءات اقتصادية كلية مناسبة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وستشمل هذه النهج على سبيل الذكر لا الحصر النظر فيما يلي:

(أ) مدى ملاءمة هدف التنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في جميع البلدان؛

(٢) دراسات بشأن المنهجيات، المجموعة واو، الرقم ٢، التنقيح ٣ والتصويب، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A/69.XVII.3).

(ب) إمكانية وضع صيغ مصممة خصيصا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو مبادئ توجيهية مصممة خصيصا لملائمة الاحتياجات الحقيقية لطائفة من البلدان؛

(ج) إمكانية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على مراحل أو باتباع نهج نموذجي؛

(د) الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نطاق واسع تصل فيه إلى ٨٥ في المائة نسبة البلدان التي تجمع قياسات سنوية للناتج المحلي الإجمالي تكون قابلة للمقارنة وتقدمها في أوانها الآن في كل من العقدين المقبلين.

٢٥ - وستقدم مجموعة أصدقاء الرئيس إلى اللجنة تقريرا عن ذلك في دورتها الثالثة والأربعين المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٢.

خامسا - ولايات وهيكل إدارة الفريق العامل المشترك بين الأمانات وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

٢٦ - أيدت اللجنة في دورتها الحادية والأربعين التي عقدت في عام ٢٠١٠ الإبقاء على فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. ونقحت اختصاصاته وعضويته بما يراعي الغرض من إنشائه وألحقته فيما بعد بهيكل إدارة واختصاصات الفريق العامل المشترك بين الأمانات. ويقدم وصف شامل لاختصاصات هذا الفريق العامل وهيكل إدارته، بما في ذلك اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري وهيكل إدارته، في وثيقة المعلومات الأساسية لهذا التقرير المعنونة: ''ولاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات وهيكل إدارته''.

٢٧ - والفريق العامل هو إحدى أقدم الهيئات المشتركة بين الوكالات التي شكلتها اللجنة لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية العاملة في نفس المجال. وهو يضم خمسة أعضاء انضموا إليها منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة[٣] والبنك الدولي. وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي اتفق على أن تتناوب المنظمات الخمس على رئاسة الفريق وأن تكون الأمانة في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وقد جرت العادة أن يضطلع الفريق العامل بمهامه على مستويين: على مستوى ما يسمى ''فريق الإدارة'' وعلى مستوى ''الحسابات القومية''.

(٣) ممثلة بشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والشعب الإحصائية للجان الأمم المتحدة الإقليمية.

٢٨ - واللجنة هي الكيان المحوري الذي يحدد ولاية الفريق العامل ويقر برنامج عمله ويرصد التقدم المحرز في عمله. وينفذ الفريق العامل ولايته ويقدم إلى اللجنة تقارير عن التقدم المحرز في برنامج عمله. وهو في ذلك يضطلع ضمن كل مجال من مجالات برنامج عمله بأنشطة محددة يشرك فيها أفرقة من الخبراء التقنيين، وأفرقة المدن، أو أفرقة خبراء أخرى، ويضع للمشاريع الكبيرة أطرا مستقلة لإدارتها هي التي تنفذ برنامج عمله. وتتمثل ولاية الفريق العامل في ما يلي:

(أ) توفير الرؤية الاستراتيجية والتوجيه والتنسيق لاستحداث وتنفيذ نظام الحسابات القومية وتنفيذه على نحو منهجي في النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) تنقيح واستكمال نظام الحسابات القومية، ووضع القواعد الإحصائية الدولية المعيارية المؤيدة لها وغيرها من المستندات المتعلقة بالمنهجية المتبعة في مجال الحسابات القومية والإحصاءات المؤيدة لها؛

(ج) التشجيع على استحداث قواعد بيانات على الصعد الدولي والإقليمي والوطني لإحصاءات الحسابات القومية؛

(د) التشجيع أيضا على تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات المؤيدة لها؛

(هـ) التشجيع كذلك على استخدام الحسابات القومية والإحصاءات المؤيدة لها في رسم السياسات.

٢٩ - ويتمثل الغرض من فريق الخبراء الاستشاري في مساعدة فريق الخبراء العامل على تنفيذ برنامج عمله في سياق عناصر برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية والمضي قدما بالمسائل المدرجة على جدول الأعمال البحثي لنظام الحسابات القومية والمسائل البحثية الناشئة حديثا. وتشمل عضوية فريق الخبراء الاستشاري المجتمع العالمي حيث إنها تمثل جميع المناطق في العالم، وقد حدد عدد أعضائه في البداية بـ ١٥ عضوا (دون اعتبار الأعضاء الخمسة الممثلين للمنظمات العضوة في الفريق العامل). وتطول أو تقصر الفترة التي يدعى العضو للعمل خلالها في فريق الخبراء الاستشاري بحسب المسألة المحددة التي يستغرقها نظر الفريق العامل فيها؛ إلا أنها لن تقل عن ٣ سنوات.

٣٠ - ويجوز للفريق العامل أن يدعو من حين إلى آخر أفرقة خبراء تقنيين إلى عقد اجتماعات لتطوير البحوث في مسائل معيارية ومنهجية محددة. و تتألف أفرقة الخبراء التقنيين من خبراء مختصين في الحسابات القومية ويراعى فيها التمثيل الإقليمي المتوازن. وستكون فترة استمرار عمل أفرقة الخبراء التقنيين محدودة وستتميز بتناول مسائل محددة. وتصاغ

اختصاصات المهام ذات الصلة بالموضوع مع كل فريق خبراء. وهي تشمل المواصفات المتعلقة بالمنجزات المستهدفة والجداول الزمنية وترتيبات العمل فيما يتعلق برصد المناقشات التقنية وإبلاغ الفريق العامل بالتوصيات.

٣١ - وفيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة، مثل تنقيح نظام الحسابات القومية أو تنفيذه، ربما يكون من الضروري استحداث أطر مستقلة لإدارتها. وتشمل هذه المشاريع تحديد مواصفات المنجزات المستهدفة، والجداول الزمنية والميزانية، والموظفين وترتيبات العمل المتعلقة برصد المناقشات التقنية وإبلاغ الفريق العامل بالتوصيات.

سادسا - التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

٣٢ - أطلقت البلدان والمنظمات الدولية مبادرات إحصائية منسقة للتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتمثلت مجالات تركيز المبادرات في تحديد فجوات البيانات وتعويضها لرصد التغيرات السريعة في الأنشطة الاقتصادية، بغية السماح باستجابات محددة وحسنة التوقيت في مجال السياسات، فضلا عن تحسين نشر وتبليغ المعلومات المتاحة ذات الصلة. وتشمل هذه المبادرات سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن مؤشرات الإنذار المبكر والدورة الاقتصادية، تولت تنظيمها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بالتعاون مع كل من الاتحاد الروسي، وكندا وهولندا؛ والتقارير المتعلقة بالأزمة المالية وفجوات المعلومات المقدمة من موظفي أمانتي صندوق النقد الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، ووزراء المالية ومديري المصارف المركزية في بلدان مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠[٤]؛ وأنشطة الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية الذي يتألف من صندوق النقد الدولي (رئيسا)، وأمانة مجلس تحقيق الاستقرار المالي، ومصرف التسويات الدولية، والمصرف المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي والأمم المتحدة.

٣٣ - وغطت مبادرة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية خمسة مجالات: نموذج بيانات المؤشرات، والتقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الدورة الاقتصادية، والدراسات الاستقصائية للتوجهات، والتبليغ والنشر. وبالنسبة إلى جميع المجالات، انصرفت

(٤) انظر http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/102909.pdf و http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/053110.pdf انظر أيضا الوثيقة E/CN.3/2011/11.

النية إلى إنشاء مخزون من سلسلة مبادئ التجميع التوجيهية والممارسات القطرية القائمة، والقيام، حيثما أمكن، باقتراح مبادئ توجيهية وتوصيات جديدة توضع لتشجيع البلدان على الاستفادة منها لأغراض تجميع ونشر وتبليغ مؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية. ويوضح تقرير الأمين العام (E/CN.3/2011/11) عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، المقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة، نتائج وتوصيات هذه السلسلة من الحلقات الدراسية.

٣٤ - وقد أورد التقريران اللذان أعدهما موظفو أمانتي صندوق النقد الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن الأزمة المالية والفجوات في المعلومات ٢٠ توصية لمعالجة الفجوات في البيانات، المتصلة بالفجوات في المعلومات بشأن المخاطر في القطاع المالي، وبيانات بشأن الشبكات المالية الدولية وانعدام منعة الاقتصادات المحلية إزاء الصدمات. وكان الفريق المشترك بين الوكالات الذي يشكل المنتدى الرئيسي الذي يضطلع بهذا العمل في إطاره قد أنشأ أيضا موقعا إلكترونيا للمؤشرات العالمية الأساسية. فهو ينهض تحديدا بالعمل المتعلق بالحسابات القطاعية الذي يشمل الأخذ بنهج البيانات وميزانيات البلدان، بدءا في ذلك بالبلدان التي تتسم بأهميتها في جميع الحالات. وسيتيح تنفيذ هذا النهج الفرص لتحسين قياس حالات الانكشاف العابرة للحدود وأوجه ضعف قطاعات الاقتصاد وأوجه الضعف المحلية وستُجمع القيم الإجمالية والمتوسطات، معلومات عن توزيع في إحصاءات الحسابات القومية حيثما كانت ثمة أهمية في ذلك.

٣٥ - وثمة اعتراف بأن نظام الحسابات القومية هو إطار شامل للإحصاءات الاقتصادية. ولذا، فإن نسخته المستكملة لعام ٢٠٠٨ تقدم تفسيرا أوسع لمحركات النمو والإنتاجية من خلال نطاقها الموسع للأصول المنتَجة وغير المنتَجة. ولما كان نظام الحسابات القومية يتيح الفرصة لفهم أفضل للجوانب الهيكلية للأزمة المالية والاقتصادية، فسيتبع ذلك تطوير إنتاج وتوزيع التقديرات الكثيرة التواتر بغية تعجيل وتيرة نشرها لتواكب تطورات الدورة الاقتصادية، وهو ما قد يفيد أيضا في تسهيل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيتم، في برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تضمين وضع نموذج بيانات لمؤشرات تُنشر على نحو كثير التواتر ووضع توجيهات لعملية تجميع البيانات؛ ومبادرات الفريق المشترك بين الوكالات الرامية إلى وضع توجيهات بشأن عملية تجميع بيانات الميزانية.

سابعا – تنفيذ نظام الحسابات القومية

ألف – مقدمة

٣٦ – يمثل برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها مبادرة إحصائية عالمية ذات هدف مزدوج يتمثل في مساعدة البلدان على تطوير القدرات الإحصائية والمؤسسية من أجل تمكينها مما يلي: (أ) إحداث تحول مفاهيمي من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ أو ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ و (ب) تحسين نطاق وتفاصيل ونوعية الحسابات القومية ودعم الإحصاءات الاقتصادية.

٣٧ – وتستند كفاءة واستدامة المبادرة العالمية للإحصاءات من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى مبادئ استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية المتفق عليها، وهي: (أ) التخطيط الاستراتيجي، (ب) التنسيق، والرصد والإبلاغ و (ج) تحسين النظم الإحصائية. وتنطلق الاستراتيجية من مختلف مستويات تنفيذ نظام الحسابات القومية في بلدان شتى. وتعترف الاستراتيجية بالحاجة إلى عمل منسق، لا على الصعيد الدولي فحسب، بل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتشدد على الحاجة إلى تعاون وثيق مع اللجان الإقليمية.

٣٨ – ويجري تفعيل مبادئ استراتيجية تنفيذ تحديد الأولويات من خلال أربعة عناصر، وهي: (أ) استخدام الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات أو ما يماثلها من الخطط الوطنية التي تحدد الأولويات بوصفها إطارا للتخطيط الاستراتيجي، (ب) إقامة هيكل معلومات البرنامج بحيث يتمحور حول عملية الإنتاج الإحصائي، وتشمل نطاق الامتثال لإحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المؤيدة، (ج) طرائق بناء القدرات الإحصائية عن طريق التدريب والتعاون التقني، ونشر الأدلة العملية والكتيبات، والبحوث والدعوة، و (د) مراحل التنفيذ المؤدية إلى التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. والمراحل الثلاث هي:

(أ) أولا – استعراض الإطار الاستراتيجي وإعداد تفاصيل برامج التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) ثانيا – اعتماد أطر للتصنيف، والسجلات والأطر التجارية، والاستقصاءات، ومصادر البيانات الإدارية والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و

(ج) ثالثا – تطبيق أطر وبيانات مصدرية مكيفة، والتحليل الرجعي والتحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣٩ - وسيحدد كل بلد من البلدان الفترة الزمنية لمراحل تحوله إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فمن المتوقع، ابتداء من عام ٢٠١٤، أن تتحول معظم الدول الأعضاء إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ عقب فترة انتقالية تتراوح مدتها بين عامين وثلاثة أعوام لكل مرحلة من مراحل التحول.

٤٠ - وجرى تبيان هذه العناصر بشكل موسع في الوثيقة المعنونة ''التقدم المحرز في برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها''، والتي كانت هي ورقة المعلومات الأساسية لتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية الذي قُدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين للجنة[٥].

٤١ - ويلزم، لأغراض وضع برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الصعيد الوطني، إجراء تقييم للقدرات الحالية لجميع جوانب عملية الإنتاج الإحصائي من أجل إنتاج حسابات قومية وإحصاءات مؤيدة لها. واستنادا إلى هذا التقييم، يتعين وضع أهداف فيما يتعلق بنطاق وتفاصيل الحسابات القومية والإحصاءات المؤيدة لها ذات الصلة اللازمة لوضع سياسات واتخاذ قرارات مستنيرة، وذلك بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في النظام الإحصائي الوطني. ويشكل اتخاذ خطة تقوم على التقييم الذاتي، وتحدد مجموعة من الإجراءات لتحقيق الأهداف الإحصائية والمؤسسية، خطوة هامة في سبيل وضع خارطة طريق لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها، إضافة إلى ما في ذلك من أهمية فائقة في تحسين جدول الأعمال الإحصائي، وكفالة اتباع أفضل الممارسات في مجال الإحصاءات الرسمية.

٤٢ - ويسلّم الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بضرورة مراعاة ثلاثة أبعاد رئيسية لدى التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لتحديد أهداف التنفيذ، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ: (أ) نطاق الحسابات، (ب) الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات القومية و (ج) مسائل الجودة. ويلزم تقييم هذه الأبعاد الثلاثة جميعها لكي يتسنى تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية تقييما أفضل وأشمل.

٤٣ - ويتحدث الفرع باء الوارد أدناه عن المبادئ التوجيهية لرصد تنفيذ نظام الحسابات القومية. ويناقش الفرعان جيم ودال أنشطة كل من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية، ويتضمن الفرع هاء تقييما لنطاق وتفاصيل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

(٥) http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc10/BG-NationalAccounts2008.pdf.

باء – المبادئ التوجيهية لرصد تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

٤٤ – بغية رصد تنفيذ نظام الحسابات القومية، وضع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مجموعة من ستة مؤشرات لتقييم نطاق الحسابات التي جمعتها البلدان. وجرى في وقت لاحق استكمال مؤشرات التطور هذه بثلاث مجموعات من البيانات تصف (أ) شرط الحد الأدنى من الحسابات التي يتعين تجميعها؛ (ب) مجموعة الحسابات الموصى بها؛ و (ج) مجموعة الحسابات المستصوبة. ووضع الفريق العامل مجموعة من الأسئلة لتقييم الامتثال للمفاهيم الرئيسية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وجرى تقييم جودة أبعاد الحسابات القومية باستخدام إطار الجودة الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي.

مؤشرات التطور

٤٥ – أثنت اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين على مؤشرات التطور التي حددتها فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (E/1997/24، الفصل الثامن)[٦]. والغرض من هذه المؤشرات ذو شقين، هما: تقديم بعض التوجيه للبلدان التي تنظر في توسيع نطاق تغطية حساباتها القومية تماشيا مع توصيات نظام الحسابات القومية. والعمل بمثابة أداة للرصد تتيح قياس مستوى التطور الذي بلغته الحسابات القومية في مختلف المراحل الزمنية، وهو ما يتيح إمكانية تحديد مجموعات البلدان (بحسب النوع أو المنطقة) التي ستحتاج إلى أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا.

٤٦ – غير أن هناك في هذا الصدد حدود لقياس هذه المؤشرات. فقد اعتبرتها البلدان الأساس الذي يجب أن تقوم عليه معالجة ترتيب ما يتم إدخاله في الحسابات القومية من إضافات. وهي ربما تعطي انطباعا خاطئا عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لأن هناك درجات مختلفة للتنفيذ. فمثلا، بالنسبة لبعض البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة نسبيا، والتي تتسم الأنشطة فيها بكونها محدودة النطاق، يمكن أن يكون التنفيذ الكامل فيها عبارة عن تنفيذ مجموعة فرعية من نظام الحسابات القومية أصغر كثيرا مما هو مطلوب بالنسبة لبلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشمل هذه المؤشرات المسائل المفاهيمية أو المسائل المتعلقة بالجودة، وإنما تقصر على تغطية الحسابات والجداول التي يوصي بها نظام الحسابات القومية.

---

(٦) انظر تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية المقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين (E/CN.3/1997/12، المرفق).

مجموعات البيانات المطلوبة

٤٧ - نظرا لأوجه قصور مؤشرات التطور، أعد الفريق العامل ثلاث مجموعات من البيانات لتقييم نطاق تنفيذ الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (انظر الفقرة ٤٤). وتمثل المجموعة الأولى معيارا مرجعيا محددا تُعرف بمجموعة بيانات شرط الحد الأدنى. وهذه المجموعة هي مجموعة من الحسابات السنوية التي تضم أساسا الحسابات الموصى بها في مؤشري التطور ١ و ٢. أما المجموعة الثانية، فهي مجموعة البيانات الموصى بتجميعها، وهي تشمل مجموعة حسابات سنوية ''موصى'' بأن تقوم جميع البلدان بتجميعها، بالإضافة إلى بعض حسابات فصلية ''موصى بتجميعها''؛ وقد أُوصي بهذه الحسابات لأهميتها في تقييم التطورات المستجدة في اقتصاد من الاقتصادات. أما المجموعة الثالثة، فهي مجموعة البيانات المستصوب تجميعها، وتشمل بيانات مفيدة ينبغي جمعها، إن أمكن. وعلاوة على ذلك، تيسر مجموعة البيانات الموصى بتجميعها والبيانات المستصوب تجميعها إجراء تقييمات للنطاق تذهب إلى أبعد من المعيار المرجعي. وقد أقرت اللجنة هذا المقياس في دورتها الثانية والثلاثين، ودعت إلى إجراء تقييم لبيانات شرط الحد الأدنى استنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للحسابات القومية[٧].

الامتثال المفاهيمي

٤٨ - وضع الفريق العامل مجموعة من الأسئلة لتحديد مدى الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتسم الاستبيان بنطاقه المحدود، حيث إنه لا يغطي سوى بعض الفروق المفاهيمية الرئيسية بين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ويطلب الاستبيان تقديم إجابات بسيطة (نعم/لا/جزئيا)، مع شيء من الإسهاب إن دعت الضرورة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد مدى تنفيذ تأثير المفاهيم الهامة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى تكوين رأس المال الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي.

تقييم جودة بيانات الحسابات القومية

٤٩ - للمساعدة في وضع استراتيجيات لتحسين جودة البيانات، وضع صندوق النقد الدولي إطاراً لتقييم جودة إحصاءات الحسابات القومية وغيرها من إحصاءات الاقتصاد الكلي. ويوفر الإطار هيكلاً وصياغة موحدة لأفضل الممارسات المتبعة، فضلاً عن المفاهيم والتعاريف المقبولة دولياً. ويتبع الإطار هيكلاً تسلسلياً يبدأ بمجموعة من الشروط الأساسية وخمسة أبعاد للجودة وهي: التمامية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والصلاحية التشغيلية، والتيسر.

(٧) تقرير الأمين العام عن تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين (E/CN.3/2001/8).

٥٠ - واستخدم صندوق النقد الدولي الإطار المذكور كأداة ليعد لدوله الأعضاء نموذج بيانات تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك. وتغطي هذه التقارير مجموعات بيانات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وبما فيها الحسابات القومية. ويجري حالياً استعراض هذا الإطار لتمكينه من مراعاة التغيرات التي أدخلت في الآونة الأخيرة على المنهجيات الإحصائية. وسيظل هذا الاستعراض يشكل مناسبة لبيان أفضل الممارسات الإحصائية، وتعزيز الروابط مع عمل المنظمات الأخرى في هذا الميدان.

٥١ - ويُستَخدَم الإطار أيضاً خارج صندوق النقد الدولي لأنه يتضمن أهم جوانب النظام الإحصائي وينظمها بحيث تتحول إلى إطار منهجي يمكن استخدامه في شتى مجالات الإحصاءات. ويمكن أيضا أن تستخدمه المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المستعملين لأغراض التقييم الذاتي مثلا.

قياسا نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ومدى الامتثال له

٥٢ - يُعتَبَر العنصران المتمثلان في قياسي نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومدى الامتثال لهذا النظام كافيين أيضا لتقييم نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ومدى الامتثال له. بيد أن الحاجة إلى توافر المزيد من المعلومات في أوانها من أجل تيسير وضع استجابات مناسبة في السياسات العامة، يبرز أهمية أن يشمل ذلك تجميعات الحسابات القومية الفصلية أيضاً، وهو ما يتطلب إدخال بعض التعديلات على مقياس نطاق التنفيذ كما هو مبين في مقياس مجموعة البيانات المطلوبة.

٥٣ - وقد جرى توسيع قاعدة مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى لتشمل الحسابات الفصلية للقياس الاسمي والكمّي للناتج المحلي الإجمالي مصنفة بحسب مجال النشاط أو بحسب عناصر الإنفاق، والتجميع الفصلي للحسابات المتكاملة لغاية صافي الأموال المتاحة للإقراض (صافي الإقراض) فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي وبقية العالم. واتسعت مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى أيضاً لتشمل تجميع حسابات القطاع المؤسسي السنوية حتى صافي الإقراض فيما يتعلق بقطاعات الشركات، والحكومة، والأسر المعيشية، والمؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية، بينما يوصَى في الوقت الحالي بتجميع حسابات هذه القطاعات كل ثلاثة أشهر. وعلاوة على ذلك، يوصَى في الوقت الحالي بإجراء التجميع السنوي للحسابات المالية القطاعية والميزانيات العمومية القطاعية والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول، بينما يستصوب تجميع حساباتها كل ثلاثة أشهر. وترد في الجدول ٢ من المرفق مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى بعد تعديلها، ومجموعتا البيانات الموصى بها والبيانات المستصوب توفيرها.

٥٤ - وجرى تعديل استبيان الامتثال ليعكس مفاهيم نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، وذلك لتحديد مدى الالتزام المفاهيمي بنظام الحسابات القومية المحدَّث. وترد تفاصيل الاستبيان في الجدول ٣ من المرفق. والهدف منه هو تحديد مدى تنفيذ المفاهيم الهامة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ التي تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وتراكم رأس المال الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي. وسيتولى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية تقييم مدى الحاجة إلى أن يتم في مرحلة لاحقة توسيع استبيان الامتثال ليشمل أيضاً مفاهيم أخرى من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لا يغطيها حالياً في استبيان الامتثال.

جيم - أنشطة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

٥٥ - وفقاً لطلب اللجنة بتقديم توجيهات بشأن التنفيذ المتسق لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، عمل الفريق العامل بنشاط، بالتعاون مع البلدان واللجان الإقليمية، على متابعة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها. وتركِّز أنشطة الفريق العامل على طرائق بناء القدرات الإحصائية. ولهذا الغرض، تعمل المنظمات الأعضاء في الفريق العامل في مجال المسائل البحثية، من قبيل رخص إطلاق الانبعاثات، والعولمة، وخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، وذلك لتوخي الوضوح في تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة؛ وفي وضع كتيبات، مثل الكتيبات المعنونة أساسيات نظام الحسابات القومية ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨: المفاهيم بإيجاز، ونظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ - التنفيذ بإيجاز، وهي كتيبات تهدف إلى تناول عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية في البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الإحصائية؛ وتقديم المساعدة التقنية وإقامة حلقات العمل التدريبية؛ وعقد حلقات دراسية عن استراتيجيات التنفيذ الإقليمية.

٥٦ - وبعد الانتهاء من عملية التحديث في عام ١٩٩٣، أصبح من الضروري تحديث موقع الفريق العامل على الإنترنت. ويشمل الموقع المحدث http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/default.asp الآن، بالإضافة إلى معلومات عن أنشطة الفريق العامل، منبراً لرصد تنفيذ نظام الحسابات القومية من خلال روابط ببرامج عمل أعضاء الفريق العامل واللجان الإقليمية؛ ومعلومات عن جدول الأعمال البحثي لنظام الحسابات القومية؛ ومعلومات عن أنشطة فريق الخبراء الاستشاري.

البنك الدولي

٥٧ - يدعم البنك الدولي تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من خلال الأنشطة المتصلة ببرنامج عمله العادي لتحسين القدرات الإحصائية، ولا سيما في البلدان النامية، والعمل المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية. ويرد مزيد من الشرح لهذه الأنشطة في ما يلي أدناه.

٥٨ - فالمكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية يقدم الدعم إلى وكالات التنسيق الإقليمية ويقدم المساعدة التقنية في ما يتعلق بالأنشطة التحضيرية للحسابات القومية. ورغم أن جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية (برنامج المقارنات الدولية ٢٠١١) ستقوم على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن تقديم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان على تحسين حساباتها القومية حتى تتماشى مع المعايير الدولية و/أو تحسين تقديرات استهلاك الأسر المعيشية (وتحليلاتها) سيسهم في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على طول الخط. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل العمل أيضاً إسداء التوجيه بشأن قضايا الأسعار؛ والعمل المتعلق بالمساكن التي يشغلها مالكوها؛ وقياس نواتج الحكومة، وخدمات التعليم والصحة؛ وقياس الخدمات المالية وما يتصل بها من آلات ومعدات؛ وتعديلات الإنتاجية.

٥٩ - ويواصل البنك الدولي العمل - جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة الرئيسية الأخرى - من أجل توسيع نطاق ما يقدمه من دعم إلى البلدان النامية. وقد دخل مرفق تسخير الإحصاءات لأغراض تحقيق النتائج - ويشمل صندوقاً تحفيزياً - طور التشغيل في الوقت الحالي، وهو يكمِّل الآليات الأخرى المتاحة من خلال البنك الدولي. وهناك من بين هذه الآليات الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبناء القدرات الإحصائية، وبرنامج الإقراض التابع لبرنامج بناء القدرات الإحصائية. ورغم اتساع قاعدة آليات الدعم التي يتيحها البنك الدولي للبلدان على قاعدة عريضة لتحسين نظمها الإحصائية، فإن هذه المرافق يمكن استخدامها أيضاً لتلبية الاحتياجات القطرية المحددة الرامية إلى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٦٠ - ويعكف البنك الدولي على إعداد كتيبين مكمِّلين لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ موجهين تحديداً إلى دعم المحاسبين الوطنيين في البلدان النامية الصغيرة. وعنوان أحدهما الكتيب ”نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨: المفاهيم بإيجاز“، والآخر دليل مصاحب لعملية التنفيذ عنوانه: نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ - التنفيذ بإيجاز. ويُتَوَقَّع أن يتاح الدليلان في عام ٢٠١١.

٦١ - ويعكف البنك الدولي أيضاً على وضع دورة تعليمية إلكترونية عن الحسابات القومية. وستتاح هذه الدورة مجاناً على شبكة الإنترنت لجميع الأطراف المهتمة، وستشمل دروساً في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وجداول إحصائيات الإمدادات والاستخدام، ومصادر البيانات، وتوخي الشمولية، والتقديرات خارج نطاق الناتج المحلي الإجمالي، من قبيل حسابات القطاع المؤسسي. ويتوقع أن تتاح الدورة في عام ٢٠١١.

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

٦٢ - سيُنفَّذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الاتحاد الأوروبي في شكل تنقيح للنظام الأوروبي للحسابات، وهو النسخة الأوروبية من نظام الحسابات القومية. وفي أوروبا، أجريت مناقشات مستفيضة أسفرت عن وضع خطة للتنفيذ ومراحل للإنجاز للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. وقد وافقت على خطة التنفيذ لجنة النظام الإحصائي الأوروبي، التي تضم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعاهد الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يُجرى التدريب على النظام الإحصائي الأوروبي الجديد لفائدة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وموظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء العاملين في مجال الحسابات القومية خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وستبدأ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤ تنفيذ المنهجية وبرنامج نقل البيانات الجديدين للنظام الإحصائي الأوروبي. وسيُدعَم هذا التنفيذ بوجه عام بأعمال تحضيرية ومناقشات حول مواضيع محددة تجريها فرق عاملة وأفرقة للخبراء في الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - ويعكف المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية على وضع كتيب أساسيات نظام الحسابات القومية. ويقترح الكتيب نهجاً لتنفيذ نظام الحسابات القومية في البلدان النامية. وهو يتألف من التجميع التدريجي للحسابات والجداول ذات الأهمية في معالجة قضايا السياسة العامة والتي تعتبر ذات أولوية قصوى. ولهذا الغرض، فإن مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى التي وضعها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية هي الإطار المرجعي الرئيسي. ويُتَوقَّع أن يُنشَر الدليل في أوائل عام ٢٠١١.

٦٤ - ويشترك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وفرنسا في ملكية مجموعة برامجيات ERETES، وهي إحدى الأدوات المشتركة الأكثر استخداماً لتجميع الحسابات القومية في العالم. وأيدت اللجنة في دورتها الحادية والأربعين استخدام مثل هذه الأدوات. وبناء عليه، يعكف المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية على تحديث برامجيات ERETES لجعلها متوافقة تماماً مع نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ بنهاية عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية حوالي أربع حلقات عمل تدريبية في السنة مفتوحة لجميع البلدان النامية المهتمة، ويدعم مجتمع مستخدمي برامجيات ERETES.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٦٥ - تتركز الأنشطة الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة نحو تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، على مشاركتها الفعالة في دفع جدول الأعمال البحثي لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨. وتقوم المنظمة أيضاً بتنظيم مجموعتي اجتماعات سنوية بشأن الحسابات القومية هما: الاجتماعات السنوية للفرقة العاملة التابعة للمنظمة المعنية بالإحصاءات المالية والحسابات القومية؛ وحلقة العمل السنوية المعقودة مع المكتب الوطني الصيني للإحصاءات. وفي إطار وضع نهج الميزانية العمومية لاتباعه في تنفيذ نظام الحسابات القومية، تنظم المنظمة وصندوق النقد الدولي مؤتمراً في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١١.

صندوق النقد الدولي

٦٦ - يدعم صندوق النقد الدولي تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ بما له من مشاريع في مجال المساعدة التقنية مع البلدان الأعضاء في الصندوق، وذلك من خلال بعثات يضطلع بها ممثلو المراكز الإقليمية للمساعدة التقنية، ومشاريع بناء القدرات الممولة من مصادر خارجية، ومشاريع يضطلع بها في مقر الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الصندوق أيضاً ببعثات تهدف إلى تقييم النظم الإحصائية للبلدان، كما ورد في هذا الشأن في تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك والبعثات الرامية إلى نشر معياريه لنشر البيانات وهما: النظام العام لنشر البيانات، والمعيار الخاص لنشر البيانات.

٦٧ - ويمر الدعم من المساعدة التقنية وبرامج التدريب الواسعة النطاق القائمة في إطار تحقيق تمامية الحسابات القومية، بصورة أولية من خلال ما ينفذه الصندوق من مشاريع لحساب مجموعة من وكالات التمويل الخارجي. وهناك مساعدة تقنية وبرامج تدريب أصغر نطاقا تمول من ميزانية الصندوق ذاته. ويُجرى التدريب على الحسابات القومية في مقر الصندوق في معهد صندوق النقد الدولي، من خلال مراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق، والمراكز الإقليمية للمساعدة التقنية، والدورات المخصصة في إطار الصناديق الاستئمانية المواضيعية. ويتعاون الصندوق أيضاً مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في جهودها لتقديم الدورات. والقنوات الرئيسية لتنفيذ المشاريع الممولة من الخارج هي المراكز الإقليمية للمساعدة التقنية والمشاريع المواضيعية المعيارية. وتوجد حالياً سبعة مراكز إقليمية للمساعدة التقنية (ويتوقع افتتاح مركزين آخرين في المستقبل القريب).

٦٨ - ويدير الصندوق أيضاً مشاريع للمساعدة التقنية تدعمها الصناديق الاستئمانية الموضوعية، ومن بينها صندوقان يدعمان مباشرة العمل في مجال إحصاءات الحسابات القومية. وأحد المشاريع هو مشروع للمساعدة التقنية مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تنفيذ

نظام الحسابات القومية وبرنامج المقارنات الدولية لفائدة حوالي ١٠ بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتموَّل الحكومة اليابانية المشروع. والهدف العام هو توفير مساعدة تقنية لتكميل برنامج المقارنات الدولية، وذلك ببناء القدرة اللازمة لاستدامة جهود تجميع الحسابات الوطنية وإحصاءات الأسعار. وسيركز المشروع على مجالين موضوعيين هما – تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مصنفة بالقيم الإجمالية للنفقات ومؤشرات الأسعار. ويشمل المشروع الثاني مبادرة نشر البيانات المعززة ومدتها خمس سنوات لفائدة البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وتموله وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي تدعم تجميع الحسابات القومية الفصلية والسنوية في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية. وإذ تدعم الصندوق هذه المصادر المختلفة للتمويل خلال السنة المالية المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠١١، فإنه يعتزم للاضطلاع في السنة المالية الحالية بأكثر من ٢٢٠ مهمة من مهام المساعدة التقنية وأنشطة التدريب في الإحصاءات القطاعية الحقيقية (الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار).

٦٩ – وفي إطار العمل المضطلع به لحساب الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، يقوم الصندوق، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنظيم مؤتمر عن تعزيز الوضع والبيانات المتعلقة بالتدفقات من حسابات الاقتصاد الكلي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١١، سيركز على تحسين الحسابات القطاعية. ويُتَوقَّع لنتائج هذا العمل أن تكون دليلا توجيهيا لمرحلتي التنفيذ ٥ و ٦ من مراحل قياس تنفيذ نظام الحسابات القومية.

شعبة الإحصاءات

٧٠ – تعمل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية والجهات الشريكة الإقليمية الأخرى على تعزيز تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولهذا الغرض، تقوم الشعبة بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية. وقد عُقدت بالفعل ثلاث من هذه الحلقات: في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (أيار/مايو)، منطقة البحر الكاريبي (حزيران/يونيه)، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تشرين الثاني/نوفمبر)، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويُتوقع أن تُعقد أيضا خلال عام ٢٠١١ هذه السلسلة من الحلقات الدراسية لدول أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا؛ ومنطقة أفريقيا؛ ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧١ - وتهدف الحلقات المذكورة إلى تيسير برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاقتصادية المؤيدة لها، بهدف استحداث إحصاءات اقتصادية مقارنة في تلك المناطق التي لم تصل إحصاءاتها الاقتصادية إلى هذه النقطة بعد، وذلك دعما لتلك المناطق التي شرعت في تنفيذ برامجها الإقليمية الخاصة بها، وضمان اتساق برامجها مع البرنامج العالمي للتنفيذ بصيغته التي أقرته بها اللجنة.

٧٢ - ويدعو برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الذي أيدته اللجنة في عام ٢٠١٠ إلى إجراء استعراض لعملية إنتاج الإحصاءات في البلدان وإلى مراجعة نطاق الحسابات وتفاصيلها ونوعيتها والإحصاءات الاقتصادية المؤيدة لها، وذلك من خلال تحديد أي السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية ينبغي أن تستنير بإحصاءات هيكلية وإحصاءات اقتصادية قصيرة الأجل، بما في ذلك الحسابات القومية السنوية والفصلية.

٧٣ - وتعمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، على إعداد كتيب عن الإنتاج المالي والتدفقات المالية والأرصدة في نظام الحسابات القومية. ويهدف الدليل إلى تقديم التوجيهات بشأن المسائل المتعلقة بتجميع مادة الكتيب لقطاع المؤسسات المالية وصلاتها بالقطاعات المؤسسية الأخرى. ويُتوقع أن يكون الدليل جاهزا في نهاية عام ٢٠١١.

٧٤ - وقامت الشعبة، بغية مساعدة البلدان على تقييم مدى كفاية عملية إنتاج الإحصاءات الوطنية في دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بوضع إطار تشخيصي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المؤيدة لها. ويستخدم الإطار التصنيفات القائمة على تصنيف الأنشطة الإحصائية الذي وضعه الخبراء الإحصائيون الأوروبيون. ويمكن من خلال ذلك الإطار إنشاء هيكل إعلامي لتخطيط تنفيذ نظام الحسابات القومية ورصده وتقييمه، والبناء على الجهود المشتركة التي يبذلها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لإنشاء هيكل إعلامي لإدارة عمليات المساعدة التقنية. ويمكن أن تساعد تلك الأداة البلدان على إجراء تقييم ذاتي للشروط الإحصائية الواردة في المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويمكن للبلدان، بناء على ذلك التقييم، تحديد أهداف التنفيذ ووضع تصور لتحسين توافر وجودة الإحصاءات الاقتصادية الأساسية اللازمة لتجميع الحسابات القومية وفقا لما ورد في توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٧٥ - وتقوم مشاريع الأمم المتحدة لحسابات التنمية أيضا بتعزيز القدرات الإحصائية في مجال الحسابات القومية وما يتصل بها من بيانات مصدرية من خلال برامج متعددة السنوات. وتكون أنشطة المساعدة التقنية والأنشطة التدريبية للشعبة متسقة مع تلك المشاريع دعما لبناء قدراتها في مشاريع حسابات التنمية واستكمالها.

دال – أنشطة اللجان الإقليمية

٧٦ – أنشأت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع البلدان والمنظمات دون الإقليمية ومنظمات الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، أفرقة استشارية لشؤون الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. والغرض منها هو مساعدة اللجان الإقليمية في صياغة برامج إقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها. وقد أعدت تقريبا جميع تلك الأفرقة الاستشارية بالفعل، كل لمنطقته، برامج تنفيذ، وأقرتها اللجان الإحصائية الإقليمية، أو هي في سبيلها إلى ذلك. وتنسق هذه البرامج الإقليمية إلى حد بعيد مع برنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها، حيث إنها تغطي جميع عناصر برنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٧٧ – ومن السمات المشتركة بين هذه البرامج، توافق آراء البلدان على وجود حاجة إلى إجراء تقييم لقدراتها واحتياجاتها الحالية في مجال إنتاج الإحصاءات المؤيدة لما يجتمع من حسابات قومية؛ ووضع خارطة طريق لتحسين نطاق وجودة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية الأساسية بما يحسن عملية اتخاذ القرارات، واحتياز مجموعة من بيانات مشتركة لإحصاءات سنوية تصدر على نحو كثير التواتر مشفوعة بتوصيفات للبيانات الفوقية لرصد التقدم المحرز في التنفيذ. ويُتوقع أن ترصد اللجان الإقليمية التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها، وفقا لقياسات مؤشرات التطور وقياسات مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى ومجموعة البيانات المشتركة المشفوعة بتوصيفات البيانات الفوقية. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تنفيذ هذه الخطط على الصعيد الإقليمي في وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة: ”التقدم المحرز في تنفيذ برامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الصعيد الإقليمي“.

هاء – الإبلاغ ببيانات الحسابات القومية

٧٨ – وفقا لطلب مقدم من اللجنة، تقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي أبلغت بها الدول الأعضاء وامتثالها المفاهيمي لما ورد في توصيات نظام الحسابات القومية.

٧٩ – ويرد في هذا الفرع تقييم من النوع المذكور أُجري عملا بالتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، واستنادا إلى الردود على استبيان الأمم المتحدة المتعلق بالحسابات القومية لآخر خمس فترات إبلاغ، أي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩. وتُقدم البيانات إما مباشرة إلى الشعبة، أو عن طريق اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أو عن طريق منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، أو عن طريق الأمانة العامة للجماعة الكاريبية.

٨٠ - ومع مراعاة أن تكون كل دولة قد قدمت إلى الشعبة في فترات الإبلاغ الخمس الماضية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) تقريرا واحدا على الأقل، تصل إلى ٩٢ في المائة نسبة الدول الأعضاء (١٧٧ دولة) التي قدمت بيانات حساباتها القومية، ويشمل ذلك جميع البلدان المتقدمة النمو و ٩٠ في المائة من البلدان النامية. وعلى الصعيد الإقليمي، قدم ٩٧ في المائة من البلدان الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانات حساباتها القومية. وفي أفريقيا وأوقيانوسيا، تصل النسبة إلى دون ٨٣ في المائة بقليل.

٨١ - ويبين تحليل لبيانات الحسابات القومية أن ٧٢ في المائة من الدول الأعضاء نفذت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في فترة تقديم التقارير لعام ٢٠٠٩ لأغراض استبيان الأمم المتحدة للحسابات القومية. وقد قدمت البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال جميعها تقريبا تقارير عن حساباتها القومية، وذلك عملا بمنهجية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، قدم إلى الشعبة ٦٣ في المائة من البلدان النامية تقارير عن الحسابات القومية في أعقاب تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتحديدا، نفذت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ما نسبته ٥٥ في المائة من البلدان الأفريقية، و ٦٤ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦٨ في المائة من البلدان الآسيوية، و ٧٥ في المائة من البلدان الأوقيانوسية. وتحقق تقدم ملموس في معدل تنفيذ أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة، إذ نفذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ما نسبته ٥٧ في المائة من أقل البلدان نموا و ٤٨ في المائة من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٨٢ - ويجري تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية المقدمة بها تقارير إلى الشعبة، وذلك في ضوء قياس مجموعة بيانات شرط الحد الأدنى و ''مؤشرات التطور''. ويقدم ٥٨ في المائة من البلدان ستة جداول أو أكثر لمجموعة بيانات شرط الحد الأدنى، ويقدم ٤١ في المائة سبعة جداول لمجموعة هذه البيانات. ويتضح من هذا أن ٤١ في المائة من البلدان قدمت تقارير عن الناتج المحلي الإجمالي مصنفا بحسب أوجه الإنفاق ونوع الصناعة، وبالأسعار الجارية والثابتة؛ والإنتاج، والقيمة المضافة، وإجمالي تكوين رأس المال بحسب نوع الصناعة؛ والعلاقات بين الناتج والإيرادات والادخار والإقراض/الاقتراض الصافي؛ وأجزاء على الأقل من الحسابات الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الكلي ومن بقية أنحاء العالم. وتُلاحظ أدنى تغطية في البلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ حيث لم يقدم ٧ جداول لمجموعة بيانات الحد الأدنى سوى ١٠ في المائة من أقل البلدان نموا و ١٢ في المائة من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٨٣ - وقد استوفى مؤشر التطور-٢ الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة النمو، والاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال، والبلدان النامية في غرب آسيا وبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. أما البلدان الأفريقية والبلدان الأوقيانوسية، فلم يستوفِ منها المؤشر-٢ سوى ٤٥ في المائة من البلدان الأفريقية و ٤٢ في المائة من البلدان الأوقيانوسية. ويتحقق مؤشر التطور-١ عندما يُقدم الناتج المحلي الإجمالي مصنفا بحسب أوجه الإنفاق وبالأسعار الحالية والثابتة والدخل القومي الإجمالي؛ ويتحقق مؤشر التطور-٢ عندما تُقدم، على الأقل، القيمة المضافة بحسب نوع الصناعة، والناتج المحلي الإجمالي بحسب أوجه الإنفاق بالأسعار الجارية أو الثابتة، والدخل القومي الإجمالي.

ثامنا - النقاط المطروحة للمناقشة

٨٤ - يُطلب إلى اللجنة القيام بما يلي:

(أ) الإعراب عن رأيها فيما يخص عملية نشر نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وترجمته؛

(ب) الإعراب عن تأييدها جدول الأعمال البحثي المقترح لنظام الحسابات القومية وتقديم المشورة بشأنه؛

(ج) الإعراب عن تأييدها تقديم التوجيه بشأن الولاية والإدارة المقترحتين للفريق العامل ولفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(د) الإعراب عن تأييدها تقديم التوجيه بشأن تضمين برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مجموعة شرط الحد الأدنى من بيانات ومؤشرات تُنشر على نحو متواتر إلى حد بعيد وتتسق مع الحسابات القومية الفصلية؛

(هـ) الإعراب أيضا عن تأييدها تقييم نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والامتثال له، وتقديم التوجيه في هذا الصدد؛

(و) الإعراب أيضا عن تأييد تقديم التوجيه بشأن برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات المؤيدة لها؛

(ز) الإحاطة علما بإنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالعوامل التي أعاقت تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

المرفق

النظام الإعلامي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

الجدول ١

نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: مؤشرات التطور

مؤشرات تطور التنفيذ	نظم البيانات المكملة	البيانات المتعلقة بنظم الحسابات القومية والتنمية
المراحل السابقة على نظام الحسابات القومية	بيانات أساسية عن الإنتاج ورقم الأعمال والاستهلاك والصادرات والاستثمار والواردات	
	مؤشرات أسعار إنتاج الخدمات واستهلاكها	
	ميزان المدفوعات: حساب السلع والخدمات	
	إحصاءات الاستبيانات النقدية	
مؤشر التطور-١: المؤشرات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي	صحائف عمل جداول الإمداد والاستخدام	
النفقات النهائية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة	ميزان المدفوعات: الحسابات الجارية وحسابات رأس المال والحسابات المالية	
الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الحالية والثابتة	حسابات تعاملات الإحصاءات المالية الحكومية	
مؤشر التطور-٢: الدخل القومي الإجمالي والمؤشرات الأولية الأخرى	إحصاءات رسم المال السهمي	الحسابات القومية الفصلية
	وضع الاستثمار الدولي	الحسابات الإقليمية
• لبقية بلدان العالم	المعاملات المتعلقة بالإحصاءات المالية الحكومية وبأرصدة الأصول والخصوم	حسابات فرعية للبيئة وحسابات فرعية أخرى
الحساب الخارجي للإيرادات الأساسية والتحويلات الجارية	الإحصاءات النقدية والمالية	تحليل المدخلات والمخرجات
الحسابات الرأسمالية والمالية		

مؤشرات تطور التنفيذ	نظم البيانات المكملة	البيانات المتعلقة بنظم الحسابات القومية والتنمية
مؤشر التطور-٣: حسابات القطاعات المؤسسية: الخطوة الأولى:	كما في مؤشر التطور-٢	كما في مؤشر التطور-٢
• لجميع القطاعات المؤسسية		
حساب الإنتاج		
• القطاع الحكومي العام		
توليد الإيرادات		
توزيع الإيرادات الأولية		
إيرادات التوزيع الثانوي للإيرادات		
استخدام الإيرادات المتاحة		
الحسابات الرأسمالية والمالية		
مؤشر التطور-٤: حسابات القطاعات المؤسسية: الخطوة المتوسطة-١:	كما في مؤشر التطور-٢	كما في مؤشر التطور-٢
• لجميع القطاعات المؤسسية		
توليد الإيرادات		
توزيع الإيرادات الأولية		
التوزيع الثانوي للإيرادات		
استخدام الإيرادات المتاحة		
الحسابات الرأسمالية		
مؤشر التطور-٥: حسابات القطاعات المؤسسية: الخطوة المتوسطة-٢:	كما في مؤشر التطور-٢	كما في مؤشر التطور-٢
لجميع القطاعات المؤسسية		
الحسابات المالية		
مؤشر التطور-٦: حسابات القطاعات المؤسسية: الخطوة النهائية:	كما في مؤشر التطور-٢	كما في مؤشر التطور-٢
• التغيرات الأخرى في حسابات الأصول		
الجداول المالية		

الجدول ٢

نطاق تنفيذ حسابات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ – مجموعات البيانات

أرقام الجداول ذات الصلة بالاستبيان المتعلق بالحسابات القومية		الحسابات السنوية	الحسابات الفصلية
الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة، والعمالة			
	تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية وتقدير حجمه مصنفا حسب النشاط الاقتصادي أو حسب عناصر النفقات	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى
١-١	نفقات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى الاختياري
١-٢	نفقات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى الاختياري
٢-١	القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي		شرط الحد الأدنى الاختياري
٢-٢	القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب النشاط الاقتصادي	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى الاختياري
٢-٣	مكونات القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية	شرط الحد الأدنى	موصى بها
	العمالة حسب النشاط الاقتصادي	شرط الحد الأدنى	موصى بها
الحسابات والجداول المتكاملة، بما في ذلك الحسابات الفرعية المتكاملة			
١-٤/٣-١	حسابات الاقتصاد ككل (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى
	جدول الإمداد والاستخدام	موصى بها	مستصوبة
١-٥	التصنيف الشامل للناتج/القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع	موصى بها	
	حسابات السياحة، والحسابات البيئية، والحسابات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى	*	
الغرض من تصنيف النفقات			
١-٣	نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي العام والنفقات (الأخرى) حسب الغرض بالأسعار الجارية	موصى بها	
	نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي العام حسب الغرض بالأسعار الثابتة	*	

أرقام الجداول ذات الصلة بالاستبيان المتعلق بالحسابات القومية		الحسابات السنوية	الحسابات الفصلية
٢-٣	نفقات الاستهلاك الفردي والنفقات (الأخرى) حسب الغرض بالأسعار الجارية	موصى بها	
	نفقات الاستهلاك الفردي حسب الغرض بالأسعار الثابتة	*	
	تصنيف الاستهلاك الوسيط والنهائي في كل القطاعات حسب الغرض	*	
حسابات القطاع المؤسسي (حتى صافي الإقراض)			
٢-٤	حسابات بقية بلدان العالم (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	شرط الحد الأدنى
٣-٤	حسابات قطاع المؤسسات غير المالية (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	موصى بها
٤-٤	حسابات قطاع المؤسسات المالية (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	موصى بها
٥-٤	حسابات القطاع الحكومي العام (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	موصى بها
٦-٤	حسابات قطاع الأسر المعيشية (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	موصى بها
٧-٤	حسابات المؤسسات غير المستهدفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية (حتى صافي الإقراض)	شرط الحد الأدنى	موصى بها
الحسابات المالية			
١-٤ إلى ٧-٤	الحسابات المالية لجميع القطاعات	موصى بها	مستصوبة
الجداول المالية والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول			
	الجداول المالية، وإعادة التقييم، وتغيرات الحجم في حسابات الأصول لجميع القطاعات	موصى بها	مستصوبة

ملاحظة: يُقصد بشرط الحد الأدنى كفاية نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، حسب الاقتضاء .... ويُقصد بموصى بها: أن جميع الدول توصي بتجميعها. ويُقصد بمستصوبة: الإحصاءات المفيدة التي ينبغي تجميعها عند الإمكان. ويُقصد بعلامة النجمة *: مجموعات البيانات الأخرى التي ستؤخذ بعين الاعتبار لدى تقييم درجة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. والجداول الواردة من دون رقم هي جداول غير مدرجة في الاستبيان السنوي للأمم المتحدة. أما بالنسبة لحسابات القطاع المؤسسي، فيمكن تقديم حسابات قطاع الأسر المعيشية مع حسابات المؤسسات غير المستهدفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية.

الجدول ٣

استبيان الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

هل تشمل، حاليا، بيانات بلدكم المبلغة للحسابات القومية تقديرات تتعلق بما يلي:

	نعم	لا	جزئيا	لا ينطبق

عناصر تؤثر في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي

ناتج/تكوين رأس المال الإجمالي

١ - هل اشتمل تكوين/ناتج رأس المال الإجمالي على مجمل نفقات الدفاع التي تكبدتها الحكومة؟

٢ - هل أدرج استهلاك رأس المال الثابت في جميع الأصول الحكومية الثابتة (المطارات والطرق والمستشفيات والأرصفة والسدود وحواجز الأمواج وأشكال التشييد الأخرى ما عدا الهياكل) بما فيها نظم الأسلحة الحربية؟

٣ - هل أدرجت نفقات البحوث والتنمية في ناتج رأس المال الإجمالي وفي تكوينه؟

٤ - هل رُسملت جميع نفقات أنشطة استكشاف المعادن (الناجحة وغير الناجحة) في تكوين رأس المال الإجمالي؟

٥ - هل أُدمجت مشتريات برمجيات الحاسوب المتوقع استخدامها لأكثر من سنة في تكوين رأس المال الإجمالي؟

٦ - هل أُدمجت نفقات تطوير برمجيات الحاسوب لأغراض الحساب الخاص المتوقع استخدامها لأكثر من سنة ولأغراض البيع في تكوين رأس المال الإجمالي وفي ناتجه؟

٧ - هل أُدمجت النفقات على جميع قواعد البيانات المتوقع استخدامها لأكثر من سنة، سواء عن طريق الشراء من السوق أم عن طريق صناعتها داخليا، في تكوين رأس المال الإجمالي وهل أُدمج نفقات تطويرها في ناتج رأس المال الإجمالي؟

٨ - هل أُدمجت نفقات الترفيه والمواد الأدبية أو الفنية الأصلية في تكوين رأس المال الإجمالي وهل أُدمجت نفقات تطويرها في ناتجه؟

٩ - هل أُدرجت النفقات على المقتنيات الثمينة في تكوين رأس المال الإجمالي؟

١٠ - هل أُدمج النمو الطبيعي للغابات المستزرعة في ناتج رأس المال الإجمالي وفي تكوينه؟

	نعم	لا	جزئيا	لا ينطبق
١١ - هل حُسب ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بالفوائد على القروض والمدخرات فقط باستخدام أسعار الفائدة على المدخرات والقروض وسعر فائدة مرجعي؟				
١٢ - هل خُصص للمستخدمين ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر؟				
١٣ - هل أُدمج إنتاج جميع السلع التي تنتجها الأسر المعيشية، سواء ما كان منها للبيع أم لا، في ناتج رأس المال الإجمالي؟				
١٤ - هل أُدمجت أنشطة المقرضين من الحساب الشخصي في الناتج؟				
١٥ - هل تشمل قيمة ناتج السلع التي تنتجها، والخدمات التي تقدمها، الأسر المعيشية والمؤسسات لغرض الاستخدام النهائي الذاتي، عندما تقدَّر على أساس التكاليف، عائد رأس المال؟				
١٦ - هل يقدَّر ناتج خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة في حال حدوث خسائر فادحة باستخدام المطالبات المُعدَّلة ومكمِّلات معدلة للأقساط؟				
١٧ - هل يقدَّر ناتج البنك المركزي بصورة منفصلة لخدمات الوساطة المالية، وخدمات السياسات المالية، وخدمات الإشراف اللازمة للرقابة على العمليات المالية؟				
١٨ - هل عوملت الوحدة التي تضطلع بنشاط تبعي محض، والكائنة في موقع مستقل جغرافي، على أنها مؤسسة مستقلة؟				
١٩ - هل عومل ناتج أنشطة صناديق المعاشات التقاعدية غير المستقلة ونظم المعاشات التقاعدية غير الممولة بصورة مستقلة؟				
تقديرات الحجم				
٢٠ - هل قُدرت الأحجام باستخدام إجراء تسلسلي سنويا؟				
التأمينات/المساهمات الاجتماعية				
٢١ - هل خُصمت المساهمات الاجتماعية غير الممولة (من أجل المرض أو البطالة أو التقاعد ... وما إلى ذلك) التي تقدمها المشاريع للتعويض على الموظفين، وأُدرجت بشكل مساهمات في نظام التأمينات الاجتماعية؟				
٢٢ - هل تشمل التقديرات التأمينية، بخلاف التأمين على الحياة، مكملات للأقساط بدلا من أن تستند فقط إلى الأقساط ناقصا المطالبات؟				
٢٣ - هل تشمل تقديرات التأمين على الحياة مكملات للأقساط بدلا من أن تستند فقط إلى الأقساط ناقصا المطالبات؟				

	نعم	لا	جزئيا	لا ينطبق
العناصر التي تؤثر في الدخل القومي الإجمالي				
٢٤ - هل أُدرجت تقديرات الحصائل المعاد استثمارها في حسابات باقي بلدان العالم؟				
٢٥ - هل استُبعدت تحويلات العمال الأجانب في الدخل القومي الإجمالي؟				
العوامل التي لا تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي				
تقييم الناتج				
٢٦ - أ - هل يُقيّم الناتج والقيمة المضافة وفقا للأسعار الأساسية؟(أ)				
٢٦ - ب - هل يُقيّم الناتج والقيمة المضافة بأسعار المنتجين؟(أ)				
٢٦ - ج - هل تُقيّم القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج؟(أ) (ليست جزءا من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)				
٢٧ - هل سُجلت السلع التحويلية على أساس القيمة الصافية؟				
الاستهلاك النهائي				
٢٨ - هل قُسّمت نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي إلى استهلاك فردي واستهلاك جماعي؟				
حالة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨				
٢١ - إذا لم يكن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قد نفذ في الحسابات القومية المبلغ بها رسميا، فمتى يزمع البلد تنفيذ هذا الإصلاح وإصدار البيانات المستندة إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؟ (حدد السنة)				

(أ) هذه الأسئلة مطروحة للعلم فقط نظرا لأن نظام الحسابات القومية يسمح بمعاملات بديلة.